الكلمة في قمة آسيان والصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية

لي تشيانغ

(كوالالمبور، يوم 27 مايو عام 2025)

دولة السيد أنور إبراهيم رئيس الوزراء الماليزي المحترم،

سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولي العهد الكويتي المحترم،

السادة الزملاء،

يسعدني أن أجتمع معكم في كوالالمبور. أولا، يشيد الجانب الصيني عاليا بمبادرة رئيس الوزراء الماليزي السيد أنور إبراهيم لعقد قمة آسيان-الصين-الخليج وما يتحلى به من الرؤية الثاقبة. كما يتقدم الجانب الصيني بخالص الشكر للحكومة الماليزية على ما قامت بها من الجهود الحثيثة والترتيبات الدقيقة لاستضافة هذه القمة.

تضرب التبادلات الودية بين الصين ودول آسيان ومجلس التعاون الخليجي بجذورها في أعماق التاريخ، وقد مرّ التواصل والتعاون بين الأطراف الثلاثة بأكثر من ألف سنة امتدادا من طريق الحرير القديم إلى "الحزام والطريق" في يومنا هذا. في ظل ما يمر به العالم اليوم من التغيرات والاضطرابات المتشابكة للأوضاع الدولية وضعف تعافي الاقتصاد العالمي، إن عقد هذه القمة الثلاثية كمنصة التواصل وآلية التعاون عمل لم يسبق له مثيل في التعاون الاقتصادي الإقليمي. وهو امتداد للتاريخ ويتماشى مع نداءات العصر. إذا فتحنا خريطة العالم فسنجد أن الصين ودول آسيان ومجلس التعاون الخليجي تشكل بمواقعها الجغرافية مثلثا كبيرا. من المعلوم أن المثلث هو الأكثر استقرارا، ويمكننا تحقيق التكامل العضوي بين الموارد والتصنيع والأسواق من خلال الترابط والتعاون الأوثق، بما يخلق دائرة اقتصادية وقطب نمو مفعم بالحيوية. هذا ويكتسب دلالات مهمة سواء بالنسبة إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي في كل منا، أو إحلال السلام والتنمية في آسيا حتى العالم.

علينا انتهاز هذه الفرصة التاريخية لإثراء مقومات التعاون الثلاثي باستمرار، والعمل على خلق نموذج يحتذى به للتعاون والتنمية للعالم في العصر المعاصر.

أولا، تكوين نموذج للانفتاح العابر للمناطق. يشكل إجمالي عدد السكان والحجم الاقتصادي للصين ودول آسيان ومجلس التعاون الخليجي حوالي ربع المجموع العالمي، فإن ربط أسواق الأطراف الثلاثة بشكل مستفيض سيفتح مجالات أوسع للتنمية ويأتي بتأثيرات حجم أكبر. لقد أنجزت الصين وآسيان بشكل كامل المفاوضات بشأن ترقية منطقة التجارة الحرة بين الصين وآسيان إلى النسخة 3.0، ونتطلع إلى إنجاز المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي في يوم مبكر، من شأنه الارتقاء بمستوى التجارة بين الأطراف الثلاثة. علينا توسيع الانفتاح الإقليمي بكل حزم، والعمل على بناء مناطق الأطراف الثلاثة كسوق كبيرة تشاركية تتداول فيها الموارد والتقنيات والكفاءات بفعالية أكثر وتكون التجارة والاستثمار فيها أكثر حرية وسهولة، بما يطلق عنان الإمكانيات الكبيرة للتنمية القائمة على الانفتاح بشكل تام.

ثانيا، تكوين نموذج للتعاون العابر لمراحل التنمية. تختلف دول الأطراف الثلاثة في عملية التنمية، غير أن الاختلافات ليست عائقا للتعاون، بل هي إمكانية للتكامل. يحرص الجانب الصيني على تعميق المواءمة للاستراتيجيات التنموية وتعزيز التناسق للسياسات الكلية وتكثيف التعاون في تقسيم العمل للصناعات، على أساس الاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة. علينا العمل على تحويل المزايا الخاصة لكل منا إلى مزايانا المشتركة، ومساعدة بعضنا البعض في حل التحديات التي تواجهنا في التنمية، بما يكون نموذجا جديدا للتعاون الصناعي والاقتصادي الدولي ويحقق التنمية المتناسقة التي توظف المزايا لكل طرف وتضاعف الفوائد وتتقاسم فيها المصالح.

ثالثا، تكوين نموذج للتلاقح بين الحضارات. تتمتع دول الأطراف الثلاثة بالحضارات المتنوعة، وفي الوقت نفسه تقع كلها في آسيا كدار مشترك، وتتقاسم القيم الآسيوية المتمثلة في السلام والتعاون والانفتاح والشمول. علينا أن ندفع

بالتواصل الإنساني والثقافي على مستوى أعمق، ونواصل توطيد الأسس للثقة المتبادلة، وندير الخلافات ونسيطر عليها بشكل فعال من خلال التفاهم، ونعزز التعاون المتبادل المنفعة من خلال تبادل الرؤى، بغية استكشاف طريق جديد تتقدم فيه مختلف الحضارات سويا إلى الأمام. يدعم الجانب الصيني بقوة مبادرة "الحوار الحضاري الكونفوشيوسي-الإسلامي" التي طرحها رئيس الوزراء أنور إبراهيم، مستعدا لتنفيذ مبادرة الحضارة العالمية مع آسيان ومجلس التعاون الخليجي، والدفع بالتعلم والاستفادة المتبادلة بين الحضارات، وبلورة المزيد من التوافقات والقوى للسلام والتنمية.

لقد أنشأنا اليوم آلية التعاون الثلاثي، ورسمنا سويا آفاقا رحبة للتنمية المشتركة، وما يكتسب أهمية أكبر في المرحلة القادمة هو اتخاذ كافة الأطراف خطوات ملموسة للدفع بتطور التعاون على نحو أعمق وأكثر عملية باستمرار.

على مستوى الأطراف الثلاثة، علينا وتضافرالجهود والدفع بالتعاون في المجالات ذات الأولوية، بما يحقق التنمية المشتركة بنتائج أكثر. يحرص الجانب الصيني على العمل سويا مع آسيان ومجلس التعاون الخليجي على بحث وإعداد البرنامج التنفيذي بين الأطراف الثلاثة لبناء الحزام والطريق بالجودة العالية، وتعزيز التواصل والترابط في البنية التحتية وقواعد السوق وأنظمة المدفوعات وغيرها من المجالات، والتفكير بجدية في إنشاء مجلس أعمال إقليمي، والدفع بالتكامل الاقتصادي على نحو معمق، وزيادة المرونة والكفاءة للتنمية باستمرار. علينا تعزيز التعاون في المجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والقطاعات الخضراء والمنخفضة الكربون، بالتزامن مع توسيع مجالات التعاون التقليدي مثل الطاقة والزراعة، بغية تربية وتعزيز قوة دافعة جديدة للنمو. كما ينبغي للأطراف الثلاثة تلبية تطلعات الشعوب المشتركة في تطوير الصداقة المتوارثة عبر الأجيال ومواصلة تعميق التواصل الثقافي والإنساني. في سبيل تعزيز تبادل الأفراد والتفاهم بين الشعوب من الأطراف الثلاثة، قرر الجانب الصيني إصدار "تأشيرة آسيان" لدول جنوب شرقي آسيا، حيث سيتم منح تأشيرة

للدخول المتعددة الصالحة لمدة خمس سنوات للأشخاص المؤهلين لأغراض بما فيها الغرض التجاري، وتوسيع سياسة الإعفاء من التأشيرة بشكل أحادي لتشمل السعودية وعمان والكويت والبحرين كتجربة، بما يحقق فعليا الإعفاء من التأشيرة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

على مستوى العالم، علينا الوقوف دائما إلى الجانب الصحيح للتاريخ، وضخ المزيد من الطاقة الإيجابية للسلام والتنمية في العالم. علينا دفع المجتمع الدولي للتمسك سويا بتعددية الأطراف والتجارة الحرة ومعارضة أحادية الجانب والحمائية من خلال التعاون الثلاثي المتسم بالمساواة والمنفعة المتبادلة والانفتاح والشمول والعملية والفاعلية. يحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتنسيق مع دول آسيان ومجلس التعاون الخليجي في الأمم المتحدة وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف، والعمل على الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية الغفيرة، ومعارضة الهيمنة وسياسة القوة بموقف واضح، والدفع بتطور الحوكمة العالمية نحو اتجاه أكثر إنصافا وعدالة.

أشار الرئيس شي جينبينغ إلى أنه "من أجل الخروج من الضباب واحتضان مستقبل مشرق، يعد التعاون أكبر مصدر للقوة، ويعد التضامن والتساند أكثر طريقة فعالية". إن الجانب الصيني على استعداد للعمل مع آسيان ومجلس التعاون الخليجي على توظيف تأثير واحد زائد واحد زائد واحد أكبر من ثلاثة على نحو تام، وضخ القوة المحركة القوية للتنمية والازدهار المشترك للأطراف الثلاثة. أثق بأنه بجهودنا المشتركة، سيحقق التعاون الثلاثي إنجازات إيجابية باستمرار، وسيأتي بفوائد أكثر على شعوب الأطراف الثلاثة، وسيقدم مساهمة أكبر لقضية السلام والتنمية في آسيا والعالم.

شكرا لكم!